الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: رؤيا المستجدات

د. ناصر بوعزيز جامعة 8 ماي 1945 قالمة

د. أولاد زاوي جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس

ملخص:

تعد الإستثمارات الأجنبية المباشرة من أبرز أشكال تدفق الاستثمار وأهمها ارتباطا بتحقيق التنمية المستدامة، بالنظر لما تقدمه من إسهامات على مختلف الأصعدة، وهو ما يبرز إشتداد التنافس بين جميع دول العالم على إستقطاب أكبر حجم من الإستثمارات بما في ذلك الدول المتقدمة التي تستقطب أكثر من ثلثي الإستثمارات العالمية، من خلال توفير مناخ إستثماري مناسب يتلاءم ومتطلبات الشركات المتعددة الجنسيات راعي الإستثمار العالمي.

وعلى غرار باقي دول العالم تسعى الجزائر لاستقطاب حجم معتبر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، للإستفادة من المزايا التي توفرها لا سيما مناصب العمل؛ خلق ديناميكية اقتصادية وفك تبعية الاقتصاد الجزائري للريع البترولي، حيث تنصب معظم السياسات على توفير بيئة إستثمارية ملائمة لجذب الإستثمارات الأجنبية التي تتميز بضعف تدفقاتها وإنحصارها على مجالات محدودة.

الكلمات المفتاحة: الإستثمار الأجنبي المباشر، التنمية المستدامة، مناخ الإستثمار في الجزائر.

Abstract:

Foreign Direct Investments are the most prominent forms of investment flow, which importantly linked to the sustainable development achievement. It provides contributions at various levels. It emerges the intensification of competition between all countries of the world to attract the largest volume of investments, including the developed countries. This latter attracts more than two-thirds of International investments, through providing suitable investment climate fits the requirements of multinational companies patron global Investment.

Likewise the rest of the world , Algeria seeks to attract a considerable volume of foreign direct investment, to gain from its advantages. Such as jobs; creating economic dynamics , in addition to dismantling the dependence of the Algerian economy to petroleum rent, where most of the policies are focused on providing appropriate investment

environment to attract foreign investment, which is characterized by weakness of flows and Confined to limited fields.
The objectives of this paper is to cover the following topics:
- theoretical leturature of FDI
-Diagnosis of the investment environment in Algeria.
key words: Foreign direct investment, and sustainable development, the investment climate in Algeria

مقدمة:

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية استثنائية بالنسبة للدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية، الشيء الذي زاد من حدة تقلص مصادر التمويل المختلفة، وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لها، فإن الفرص التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى.

من هذا المنطلق، أشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال التخفيف، وحتى إلغاء الحواجز والعراقيل التي تعيق حركيتها، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل دخولها إلى السوق المحلي.

وفي هذا الإطار، قامت الدول النامية، بوجه عام بإصدار تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب، وتزيل كل القيود والحواجز التي تقف في طريقهم وقد كانت الجزائر من بين هذه الدول التي وضعت قوانين استثمار أعطت من خلالها ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب، وحتى المحليين وذلك في سعيها إلى تحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الوطني، على اعتبار أن هذه الأخيرة تحتاج إلى إمكانيات مادية وبشرية، قد تكون الاستثمارات الأجنبية مصدرا لأهمها.

وعليه، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الآتي:

ما مدى نجاعة الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر في توفير مناخ جيد لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

ولدراسة الموضوع وتحليله قمنا بتقسيم الورقة البحثية الى المحاور التالية:

المحور الأول: يتناول التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

المحور الثاني: يتناول تشخيص البيئة الاستثمارية في الجزائر.

أولا: التأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

يتمثل الاستثمار الأجنبي في استغلال نشاط اقتصادي بصفة مباشرة أو غير مباشرة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الخدمات خارج الدولة الأم، مقابل هدف رئيسي يتمثل في زيادة أرباح الشركة المستثمرة المتعددة الجنسية[1]، وتصنف الاستثمارات الأجنبية إلى صنفين :غير مباشرة ومباشرة، فبالنسبة للصنف الأول من الاستثمارات الأجنبية لا يكون المستثمر مالكا لكل أو جزء من مشروع الاستثمار، ولا يساهم في إدارة وتنظيم المشروع ولا يتدخل في عمليات الإنتاج والتسويق، ففي هذا النوع يتم الحصول على عائد دون تحمل مسؤولية الإنتاج والإدارة[2].

وتكون الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، غالبا في شكل أسهم وسندات لشركات خارج حدود بلدها الأصلي، فهذا الاستثمار مرتبط بأسواق الأوراق المالية بوصفها القنوات التي يتم من خلالها تنفيذ عمليات الاستثمار، كما ينطوي هذا النوع من الاستثمارات على أخطار كبيرة وآثار سلبية بالنسبة للدول المضيفة؛ لأنه يقوم على أساس المضاربة، وبذلك قد تنتج عنه اختلالات كبيرة في حالة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج الدولة المضيفة، كما حدث في دول شرق آسيا، فاستثمار المحفظة لا يمثل في غالب الأحيان، أساس للتنمية المستدامة بالنسبة للدول المضيفة[3].

1- **تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:** تتعدد تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أبرز هذه التعاريف نذكر ما يلي:

أ- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)**[4] : الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات المخصصة من أجل إقامة روابط اقتصادية دائمة مع مؤسسة ما، ويكون ذلك من خلال:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، فرع أو شركة تابعة؛
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة؛
- قرض طويل الأجل (5 سنوات على الأقل).

ب- تعريف المنظمة العالمية للتجارة (OMC)[5]: الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما(البلد الأم) من خلال استعمال أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها.

ج- تعريف البنك الدولي(BM)[6]: الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تلك العمليات التي تسمح للمستثمر الأجنبي بتملك على الأقل 10% من الأسهم أو حقوق التصويت في شركة خارج دولته الأم، وإلا اعتبر استثمارا في المحفظة.

وبناءا على التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف مشترك للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي عليه تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمار أو كله في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع جزئيا أو كليا، حسب نوع الاستثمار المرجى تنفيذه.

2- **أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:** تتميز أشكال وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتعدد والتباين من حيث النوع و الأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل وسياسة من السياسات، مما يقود إلى تباين في التفضيلات من قبل الدولة المضيفة وكذلك الشركات متعددة الجنسيات، وعلى العموم يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أربعة (04) أشكال رئيسية[7]:

أ- الاستثمار المشترك: وهو مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، وتكون المشاركة متعلقة برأس المال، الإدارة، براءات الاختراع، العلامات التجارية....الخ.

ب- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: ويتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر في الدول المضيفة، و تكون الملكية فيها للطرف الأجنبي بصفة كاملة.

ج- مشروعات أوعمليات التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي، يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية مقابل عائد مادي متفق عليه.

د- عمليات الاندماج والاستحواذ: وهي قيام شركة بالاندماج مع شركة أخرى أو شرائها، وقد زادت هذه العمليات في الفترة الأخيرة وأصبحت مصدرا أساسيا للاستثمار الأجنبي المباشر.

3- **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:** يكتسي الإستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة يمكن إبرازها من خلال:

أ– كشكل من أشكال تدفق رأس المال: في الوقت الذي يشهد فيه الاستثمار الأجنبي المباشر ازدهارا تشهد أشكال تدفق رأس المال الأخرى تلاشيا، فالمساعدات الدولية في تناقص مستمر منذ الستينات، بعد أن كانت تشكل أهم مصدرا من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للدول النامية، كذلك القروض التجارية التي تراجعت بعد أزمة المديونية التي شهدها العالم في الثمانينات، و حسب " هوسمان" و " فرناندیز" فإن القروض الدولية وخاصة قصيرة الأجل تعتبر "كولسترول رديء" لأنها تتم لاعتبارات المضاربة، وقد تقوم على معدلات تفاضلية لسعر الفائدة وتوقعات سعرالصرف، وهي سريعة الهروب في أوقات الاضطرابات، وفي المقابل يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر "كولسترول حميد"[8] لأنه يمكن من تحقيق مكاسب عدة (اقتصادية، تكنولوجية، اجتماعية)، ويتميز كذلك بالاستقرار والمرونة، خاصة في الأزمات على غرار أزمة شرق آسيا (1997-1998) وأزمة المكسيك (1994-1995) بالمقارنة مع تدفقات رأس المال الأخرى بما فيها الاستثمارات غير المباشرة ، هذا إلى جانب المساهمة الحقيقية في الاستثمار المحلي، حيث جاء في إحدى الدراسات التي أجريت على58 دولة نامية سنة 1999، أن (01) دولار استثمار أجنبي مباشر تحقق زيادة (01) دولار في الاستثمار المحلي، مقارنة بالأشكال الأخرى لتدفق رأس المال كالاستثمار في الحافظة والقروض، التي تساهم بمساهمة ضعيفة في هذا السياق[9].

ب– كقناة أساسية لنقل التكنولوجيا: تستعمل الشركات متعددة الجنسيات عدة قنوات لنقل التكنولوجيا المرتبطة بممارسة نشاطها، وتركز خاصة على قناتين أساسيتين هما: الاستثمار الأجنبي المباشر و عقود التراخيص.

ويختلف نقل التكنولوجيا عبر عقود التراخيص عن نظيره عبر الاستثمار الأجنبي المباشر كون هذا الأخير يختص في نقل التكنولوجيا التي تستغل مباشرة من طرف المؤسسات، حيث تزود الشركة الأم فروعها بالمعارف التكنولوجية، وفي حالة عدم تزويدها بها تضمن لها على الأقل التنسيق، وبالتالي فإن الفرع لا يملك الحرية لاختيار مورد للتجهيزات والخدمات المتعلقة بإنشاء الفروع، كما أن هدف ومحتوى الاستثمار المباشر ليس فقط بيع التكنولوجيا أو اقتسام السوق والأرباح الناجمة عن استغلال التكنولوجيا مع منتج آخر، لكن الهدف الأساسي هو الاحتفاظ بالتكنولوجيا واستغلالها بنفسها، وذلك عبر تدفق داخلي لها « Transfert Internalisé » أي في الفضاء الاقتصادي المدمج للشركة متعددة الجنسيات، شأنها شأن التدفقات الأخرى كالخدمات والموارد المالية، مما يسمح للشركة

الأم بمراقبة استغلال هذه التكنولوجيا عن كثب وهو ما يختلف عن عملية نقل التكنولوجيا عبر التراخيص[10].

وتقوم الآراء المؤيدة لهذا الطرح على افتراض أساسي مؤداه أن كلا من الطرفين في الاستثمار (الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة) تربطهم علاقة المصلحة المشتركة، فكل منهما يعتمد ويستفيد من الآخر لتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة، وبمعنى آخر أنه لا توجد مباراة من طرف واحد، ولكنها مباراة ذات طابع خاص، يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد، غير أن حجم و نوع العوائد التي يحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات وممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس وجوهر العلاقة بينهما، وفيما يتعلق بالجانب التكنولوجي، أكد أصحاب هذا الرأي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تساهم في نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات متعددة إنتاجية، تسويقية و ممارسة الأنشطة و الوظائف الإدارية و غيرها، هذا إلى جانب المساهمة في تأهيل اليد العاملة المحلية[11].

ومن أشهر المساهمين في هذا الاتجاه "ميكسل" « Mikxel »، "فرنون"« Vernon » ، "ويلس" « Wells » حيث تحدث هؤلاء عن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقل الفعال للتكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى الدول المضيفة مقارنة بالقنوات الأخرى كالعقود الإدارية، التراخيص، والبحوث المنشورة....وبصفة خاصة بالنسبة لبعض أنواع الصناعات الاستخراجية، وكذلك عند مستوى تقدم معين، فالحد الأدنى في مستوى التقدم الصناعي في دولة ما يستلزم توافر أيدي عاملة مدربة و أخصائيون و فنيون و مهندسون في مجالات شتى حتى تتمكن هذه الدولة من استغلال التكنولوجيا المقتناة.

وبخصوص الشروط المفروضة من قبل الشركات متعددة الجنسيات لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، فيجدر الذكر أن مدى استفادة هذه الأخيرة يتوقف على عدد من العوامل التي تتحكم فيها هذه الشركات من أبرزها:درجة الخطر على اشتراك الوطنيين، و إعادة تصدير التكنولوجيا، ومستوى التكنولوجيا الذي ترغب هذه الشركات إدخاله إلى الدول المضيفة مقارنة بمستواه في الدولة الأم،أما تكلفة هذه التكنولوجيا فهي طبيعية، ومن غير الممكن أن تمنح الشركات متعددة الجنسيات التكنولوجيا التي تملكها من غير مقابل لأنها جهة مكملة ومن جهة أخرى تشكل مصدرا من مصادر ربحها وحسب« Teece » فإن تكلفة التكنولوجيا تختلف من مشروع إلى آخر (2% إلى 59 %

من التكلفة الإجمالية للمشروع) وتقدر التكلفة المتوسطة بـ 19% من التكلفة الإجمالية وحسب هذا الأخير فإن تكلفة انتقال التكنولوجيا تتأثر بتجربة المؤسسة الناقلة، وخصائص المؤسسة، ودرجة تعقد التكنولوجيا[12].

وتؤثر نوعية التكنولوجيا المنقولة على التكلفة، فكلما كانت التكنولوجيا جديدة كانت التكلفة مرتفعة، كما أن التكلفة للانتقال على علاقة عكسية بعدد الشركات المستقبلة لها، وتكاليف انتقال التكنولوجيا تختلف حسب النظام الاقتصادي للدول، حيث تميزت بالارتفاع في عهد الاقتصاديات المخططة بسبب العوائق الناجمة من البيروقراطية، وتنقسم التكاليف المتعلقة بالتكنولوجيا إلى تكاليف تتعلق بتهيئة البيئة والمناخ لعمل التكنولوجيا المنقولة، وتكاليف ناشئة عن مقاومة التغيير أو عدم قبولها، وتكاليف ناشئة عن توفير خدمات البنية الأساسية (حسب تقسيم «Prassad»)، أما قضية ملاءمة التكنولوجيا وفعاليتها يتوقف على عدد آخر من العوامل أبرزها: التلاؤم النسبي مع خصائص الدول النامية وأهدافها الخاصة بالتحديث والتطوير الفني، والأهداف الأخرى الخاصة بالعمالة كالحد من البطالة واستغلال قوى العمل المتوافرة كما أن استخدام مستوى عال أو منخفض للتكنولوجيا يرجع إلى طبيعة الصناعة، حيث توجد بعض الصناعات كالصناعة الإلكترونية مثلا لا تتم إلا بمستوى عال من التكنولوجيا، وبالتالي صعوبة التوفيق مع مطلب توفير مناصب الشغل[13].

ج- كأداة لتحقيق التنمية المستدامة: تحقق الاستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من المكاسب للدول المضيفة، خاصة منها النامية، التي تهدف من وراء تحفيز هذا النوع من الاستثمارات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمحور غالبيتها حول محاولة تحقيق تنمية مستدامة لاقتصادياتها، ويمكن تلخيص أهداف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة من خلال العناصر التالية[14]:

- يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر، نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال، ويحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج، كما أنه مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري.

- يسهم هذا الاستثمار في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة، عن طريق تدريب للموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة، ويعمل على زيادة إيرادات ضرائب البلد المضيف،

– يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر، النقص الحاد في الادخار الوطني، الذي تعاني منه الدول النامية وذلك لتمويل عمليات التنمية ، في حين يساهم في تنمية قطاع التصدير، كمساهمته في صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص.

– يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر، في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة، ومثال ذلك الصين في علاقتها بالشركات الكبرى مثل :ميكروسوفت وموتورولا.

– يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة (مالية، بشرية، طبيعية...الخ).

– تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي تعاني من الركود الاقتصادي.

– يساهم في خلق مناصب عمل جديدة، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة وتحقيق التنمية الاجتماعية للدول المضيفة.

4- **واقع واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي**: بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنة2015 حوالي 1500 مليار دولارمقارنة بـ 1330 مليار دولار سنة2012 أي بنسبة نمو تقدر بـ 13% خلال ثلاثة سنوات، ويرتقب أن يبلغ حجمه حوالي 1600 مليار دولار خلال سنة 2016[15].

وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول المستقبلة لهذا النوع من الاستثمارات تلتها الصين، في حين تراجعت بعض الدول الأوربية عن المراكز الريادية على غرار كل من فرنسا وبريطانيا، أما بالنسبة للدول النامية فقد تمكنت ولأول مرة من جذب أكثر من نصف التدفقات الداخلة من هذه الاستثمارات وبروز أندونيسيا في قائمة العشرين دولة الأولى[16].

ثانيا: تشخيص البيئة الإستثمارية في الجزائر

إن تشخيص البيئة الاستثمارية يتطلب الوقوف على

1- **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**: شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا محتشما خلال العشرية الأخيرة مدفوعة باجرات الانفتاح التي شهدها الاقتصاد الجزائري، وذلك على الرغم من تواضع نسبة التدفقات الاستثمارية مقارنة ببعض الدول النامية وحتى العربية.

جدول رقم (01): التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر (مليون دولار)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المبالغ	2900	2291	2164	1500	1700	1420	1400

Source: rapports de CNUSED

حيث سجلت الجزائر أعلى مبلغ للتدفقات سنة 2009 بنسبة ارتفاع تقدر ب 56% مقارنة بسنة 2008 على الرغم من انخفاض وتيرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عقب الأزمة المالية، لتعود الاستثمارات للانخفاض في السنوات الأخيرة دلالة للتأثر المتأخر للتدفقات الدولية للاستثمارات وتوجه الاستثمارات نحو دول أخرى(على رأسها جنوب افريقيا، ودول عربية كمصر والمغرب) لتفوق نسبة الانخفاض أكثر من 100%في ظرف 06 سنوات فقط.

هذا و قد شكلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر حوالي 3.5% من نظيرتها على المستوى العربي وحوالي 0.4% من نظيرتها على مستوى الدول النامية وحوالي 0.18% من نظيرتها على المستوى العالمي، ما يعطي انطباع عن ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الجزائر، حيث احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عشرة بين 54 دولة افريقية.

جدول رقم(02): تطور مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (مليون دولار)

السنوات	2010	2015	النسبة (%)
المخزون	19498	27682	70.43

المصدر: نقلا عن تقارير للأونكتاد.

حيث تطور مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بأقل من الضعف وارتفع وزنها النسبي من 0.2% إلى 0.33% من إجمالي مخزون الدول النامية، وعلى الرغم من ذلك يظل هذا المخزون ضعيفا حتى إذا ما قورن بدول عربية على غرار تونس والمغرب حيث لا يتعدى نسبة 15% من اجمالي المخزون لدول المنطقة.

جدول رقم (03): موقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضمن اجمالي الاستثمارات في الجزائر في السنوات الأخيرة

البيان	المبالغ (مليون دج)	النسبة (%)	عدد المشاريع	مناصب الشغل المفتوحة
إجمالي الاستثمار	6.578 522	% 100	47 284	800000
الاستثمار الأجنبي المباشر	1 312 905	% 19,96	242	60000

Source: rapports de L'ANDI.

حيث شكل الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 20% من إجمالي الاستثمار وذلك خلال 10 سنوات الأخيرة، كما أنه يساهم في تشغيل حوالي 60000 عامل أي أكثر من 7% من اليد العاملة الناشطة في الجزائر وهي أرقام متواضعة إلا أنها تشكل تطور ملموس مقارنة بالسنوات التي سبقت هذه الفترة وخاصة سنوات التسعينيات.

جدول رقم (04): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في الجزائر في السنوات الأخيرة

القطاع	حجم الاستثمار (مليون دج)	النسبة (%)	عدد المشاريع	النسبة (%)
الزراعة	6.533	% 0,30	8	% 1,77
البناء والأشغال العمومية	41 981	% 1,94	70	% 15,52
الصناعة	949 710	% 43,88	257	% 56,98
الصحة	8.589	% 0,40	3	% 0,67
النقل	9 351	% 0,43	16	% 3,55
السياحة	481 321	% 22,24	11	% 2,44
الخدمات	578 393	% 26,72	85	% 18,85
الاتصال	88 500	% 4,09	1	% 0,22
المجموع	2 164 378	% 100	451	% 100

Source: rapports de L'ANDI.

حيث تتركز معظم الاستثمارات الأجنبية في الصناعة وبالتحديد في الصناعة الاستخراجية يليها قطاع الخدمات والسياحة ثم البناء والأشغال العمومية، في حين لم تحظ بقية القطاعات وعلى رأسها الزراعة باهتمام المستثمرين الأجانب، كذلك يلاحظ أن حجم المبالغ المستثمرة في كل قطاع ضعيف خاصة إذا وزعت على عدد المشاريع.

2- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

أ- **ماهية مناخ الاستثمار:** تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بأنه عبارة عن مجموع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، وتتميز مكونات هذه البيئة بالتغير والتداخل إلى حد كبير، إلا أنه يمكن حصر جملة من العناصر في مجموعها تعبر عن أهم العناصر المحفزة للمستثمر وهي كما يلي[17]:

- تمتع البلد المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج؛
- استقرار سعر العملة الوطنية؛
- سهولة الحصول على تراخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية المعنية؛
- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار؛
- الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية؛
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها؛
- توفر البنى التحتية الضرورية في الاستثمار؛
- النظام البنكي الفعال والسوق المالي النشط؛
- توفر بيئة بحثية ملائمة؛
- توفر شريك محلي من البلد المضيف؛
- حرية النقل، حرية التصدير، وتوفر فرص استثمارية.

ب- **تشخيص مناخ الاستثمار في الجزائر:** قبل التطرق إلى مناخ الاستثمار في الجزائر ينبغي الإشارة إلى أن ترتيب الجزائر بين دول العالم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر قد تحسن في السنوات الأخيرة على الرغم من التأثيرات السلبية للأزمات المالية الأخيرة، خاصة وأن معظم التدفقات الاستثمارية منصبة في قطاع المحروقات، حيث انتقلت الجزائر من الرتبة 127 سنة 2007 إلى الرتبة

113 سنة 2008 ثم إلى الرتبة 77 في السنوات الأخيرة مع توقع تراجع الترتيب في السنوات المقبلة بالنظر الى تراجع الحصة من الاستثمارات العالمية [18].

ومن أجل تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر سنعتمد على بعض المؤشرات الرئيسية من أبرزها مايلي[19]:

- **معدل النمو**: حيث تعدى معدل نمو الناتج الداخلي الخام نسبة 5% مدفوعا بارتفاع أسعار البترول، بعد أن كانت الجزائر تحقق معدلات نمو سالبة.
- **معدل التضخم**: حيث توجد علاقة ترابط كبيرة بين معدل التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية، وشهدت الجزائر مستويات مرتفعة من التضخم مع بداية التسعينات أين وصلت إلى 28% في سنة1991، إلا أنها رجعت لتنخفض في منتصف التسعينات والى غاية السنوات الأخيرة على الرغم من التأثيرات السلبية للأزمات المالية الأخيرة، ما يجعلها متقاربة مع دول الجوار ويعتبر عاملا مهما لتأكيد الاستقرار الاقتصادي
- **التوازن الخارجي**: بارتفاع أسعار البترول شهد ميزان المدفوعات فائضا متكررا على مدى سنوات عدة ما أثر إيجابا على احتياطي الصرف الذي تجاوز في السنوات الأخيرة 150 مليار دولار، هذا إلى جانب تراجع المديونية إلى أقل من 5 مليار دولار، الا أن انخفاض أسعار النفط ألقى بظلاله على التوازن الخارجي مع تراجع احتياطي الصرف واحتمال العودة الى الاستدانة الخارجية من جديد.
- **البنية التحتية للمواصلات والاتصالات**: تتوفر الجزائر على شبكة الطرق البرية الأكبر في إفريقيا(107324كلم) إلا أنها تفتقر إلى الصيانة الدائمة والى مواكبة التطورات الحديثة، في انتظاراتمام انجاز الطريق السريع شرق- غرب ودخوله الخدمة بشكل تام، أما بالنسبة لبقية عناصر المواصلات فهي متواضعة وتعاني من محدودية النشاط وافتقارها للتجديد الضروري.

وبالمرور إلى تكنولوجيا الاتصال التي تعد من أبرز محددات جذب الاستثمارات الأجنبية في العصر الحديث، خاصة فيما يتعلق بشبكة الانترنيت، فان الجزائر لا تزال تعاني من تأخر نسبي في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بجودة الخدمة المقدمة وسعرها، أما شبكات الاتصال الأخرى فقد تدعمت هذه الشبكة بعدة متعاملين يتنافسون فيما بينهم لتقديم خدمات أفضل بعد أن كانت جل

الاتصالات تتم عبر الهاتف الثابت، وبصفة عامة ظلت الجزائر تحتل مراتب متأخرة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال(المرتبة87 من 115).

ولتقييم أفضل لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر يمكن اعتماد نوع آخر من المؤشرات تعرف بالمؤشرات النوعية من أبرزها نذكر ما يلي[20]:

- **مؤشرات التنافسية:** وتعد من أهم وأحدث المؤشرات العالمية المعتمدة من طرف المستثمرين لتقييم المناخ الاستثماري في بلد معين، وتمكن هذه المؤشرات الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية، وبالنسبة إلى الجزائر فهي تعاني من تخلف الوضعية التنافسية حيث تتراوح بين 71و 89 مقارنة بتونس التي تراوح ترتيبها بين 26 و42 خلال السنوات السابقة، ما يدل على تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة هؤلاء الراغبين في إقامة استثمارات تهدف إلى التصدير إلى أسواق خارجية.
- **مؤشر بيئة أداء الأعمال:** يبين أهمية إقامة نظام حديث وعملي لأداء الأعمال وترقية مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار على أساس اعتبارات الشفافية ووضوح القوانين وسيادتها في التطبيق وبساطة الإجراءات لتسريع المعاملات، ويساهم هذا المؤشر في قياس الجانب المؤسسي لمناخ الاستثمار، ويتكون من عدة مؤشرات فرعية من بينها: إجراءات تأسيس كيان قانوني للأعمال، توفر معلومات الائتمان، إنفاذ العقود، قوانين العمل.....، ويمكن في هذا السياق الاعتماد على بعض المؤشرات الفرعية من أبرزها:

* **مؤشر ظروف تأسيس الأعمال:** ويبين هذا المؤشر طبيعة ودرجة تعقد الإجراءات المتعلقة بالتأسيس وكذا درجة الإسراع بها والعمل على تخفيض تكلفتها بالنسبة للمستثمر، وتحتل الجزائر المراتب المتأخرة على المستوى العالمي في هذا المجال(المرتبة 120 عالميا) وحتى مقارنة ببعض دول الجوار على غرار تونس والمغرب المرتبتين في الرتبة 59و 47 على التوالي.

***مؤشر إنفاذ العقود:** ويبين هذا المؤشر طبيعة ودرجة تعقد الإجراءات المتعلقة بتنفيذ عقود الاستثمار، وتعتبر وضعية الجزائر متخلفة كذلك إذا ما قورنت ببعض الدول النامية في آسيا ودول أوروبا الوسطى والشرقية، ومقبولة نسبيا إذا ماقورنت ببعض دول الجوار كتونس والمغرب.

- **مؤشرات البيئة العامة للأعمال ودور المؤسسات:** وترتكز بدورها على عدة مؤشرات نذكر منها:

*مؤشر الحرية الاقتصادية: يقيس درجة تدخل السلطة في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وقد تراوحت قيمة مؤشر الحرية في الجزائر في السنوات الأخيرة بين3.3 و 3.5 مما يعني أن الجزائر تتميز بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة حيث احتلت الرتبة 119 في السنوات الأخيرة بعد أن كانت رتبة في الرتبة94 سنة 2002.

*مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد: يهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل، ووفق مؤشر الأداء فحصول الدولة على معدل واحد فما فوق يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف، ووفق مؤشر الإمكانات الذي يتراوح بين صفر وواحد ويحتسب من قسمة الفرق بين قيمة المتغير في القطر وأدنى قيمة للمتغير على الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير.

وفيما يتعلق بمؤشر الأداء تحسن ترتيب الجزائر في السنوات الأخيرة مقارنة بسنوات التسعينات حيث انتقلت من الرتبة 111 من 140 دولة لتصبح في المرتبة 95 ، وفيما يتعلق بمؤشر الامكانات احتلت الجزائر الرتبة 96 من 140 بلد شمله المؤشر.

- **مؤشر التنمية البشرية:** ويقاس هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي: طول العمر، مستوى المعيشة، المعرفة، وتصنف الجزائر في المراتب المتوسطة في مجال التنمية البشرية، حيث احتلت المرتبة 103 (من بين 177 دولة).
- **مؤشرات الحاكمية والتقدم في الإصلاح ومحاربة الفساد:**وتضم مجموعة من المؤشرات نذكر منها:

*مؤشر الإدارة الرشيدة: حيث تشير عدة دراسات صادرة عن المؤسسات والمنظمات الدولية وجود ترابط كبير بين أساليب إدارة الحكم في مجال محاربة الفساد وتوسيع المشاركة السياسية وبين تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية بما في ذلك جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويرتبط هذا المؤشر بعدة عناصر لعل أبرزها: المشاركة السياسية والمساءلة، الاستقرار السياسي، وفعالية الحكم...وفيما يتعلق بالجزائر فان نظرة المؤسسات والمنظمات الدولية لا

تزال سلبية على الرغم من تحسنها مقارنة بسنوات سابقة،وأنها في أحسن الأحوال في المراتب المتوسطة على الرغم من المجهودات المبذولة على المستوى الرسمي.

*__مؤشرات محاربة الفساد:__ شهدت وضعية الجزائر تحسنا في الترتيب الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في السنوات الأخيرة مقارنة ببداية الألفينات حيث تمكنت الجزائر من الخروج من مجموعة المربع الأسود الذي يضم البلدان الأكثر فسادا في العالم (البلدان التي تتحصل على أقل من 10/3)، وعلى الرغم من هذا التحسن ما تزال الجزائر من البلدان ذات المعدلات المرتفعة للفساد، حيث احتلت المرتبة 84 من 164مع كل من مدغشقر، موريتانيا، بنما، ورومانيا.

بنظرة سريعة ومن خلال تحليل بسيط للمؤشرات السابقة يظهر لنا سلبية أغلب المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار في الجزائر، على الرغم من التحسن الطفيف في البعض منها، وكذا في مستوى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

خاتمـة:

إن المتتبع لواقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يلحظ وبوضوح أن حجمها لم يكن في مستوى الطموحات والأمال، بالرغم من الامتيازات والضمانات الواسعة التي يوفرها قانون الاستثمار الجزائري، فأغلب المؤشرات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت بعيدة جدا عما كان متوقعا، كما أن حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد الجزائري. ويكمن السر في أن قرار المستثمر الأجنبي لا يتوقف على حجم الامتيازات والإعفاءات الممنوحة له فقط، وإنما يرجع بالدرجة الأولى إلي مدى توافر المناخ الاستثماري الملائم؛ الذي لا تمثل الإعفاءات والضمانات إلا عنصرا واحدا من عناصره المتعددة، وهو ليس أهمها على الإطلاق.

إن المناخ الاستثماري الملائم لابد أن يتكون من عناصر غير اقتصادية كالاستقرار السياسي والأمني؛ وجود نظام قانوني وقضائي فعال يحمي المستثمر الأجنبي من الإجراءات البيروقراطية؛ توافر ثقافة اجتماعية تتلاءم مع ثقافة المستثمر الأجنبي...إلخ، وأخرى اقتصادية تشمل السياسة الاقتصادية الكلية وخاصة ما يتعلق بمعدلات التضخم؛ أسعار الصرف وأسعار الفائدة؛ القوانين المتعلقة بحرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج وتحرير نظام التسعير؛ والحد من تدخل الدولة للتأثير في

ظروف المنافسة، هذا إضافة إلى عنصر آخر بالغ الأهمية في هذا المجال وهو مدى توفر شبكة قوية وحديثة من البنى التحتية بمختلف مكوناتها.

لقد سعت الجزائر جاهدة لتوفير عناصر المناخ الاستثماري، وهذا ما تجلى من خلال قيامها بإتخاذ عدة إجراءات من شكل الانفتاح السياسي؛ تنفيذ إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق وإقامة بعض هياكل البنية التحتية...، لكن هذه الإجراءات لم تنجح لحد الساعة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن بلوغ الكفاءة في جذب هذه الإستثمارات مرتبط بتوفر هذه العناصر مجتمعة وليس توفر بعضها فقط، وقد دل الواقع على تراجع حجم تلك الاستثمارات، الشيء الذي حدث في كثير من الدول النامية التي اتخذت إجراءات مماثلة.

ولما كانت الاستثمارات الأجنبية المباشر ة تساعد كثيرا في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الإسهام في تراكم رأس المال؛ توفير مناصب الشغل؛ رفع المستوى المعيشي للمواطن وتحسين قدرته الشرائية وتغيير نمط معيشته...إلخ، وهو الأمر الذي أدركته الجزائر لذلك فهي تحاول أن تجلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال توفير كل الوسائل والضمانات، وخاصة توفير المناخ اللازم لذلك.

ومن هنا يمكن أن نوصي بما يلي:

- العمل على خلق الحافز لدى المستثمر الأجنبي بدلا من التركيز على فعالية الضمانات القانونية للاستثمار التي تحاول حماية المستثمر أكثر مما تخلق لديه الحافز على الاستثمار، لأن التوسع في منح الضمانات القانونية إجراءا عديم الفعالية مثل ما دلت عليه التجربة في العديد من الدول النامية على غرار الجزائر، وذلك لأن المستثمر الأجنبي لا يبحث عن مجرد حماية أمواله فقط، بل يبحث بالدرجة الأولى عن عوامل وظروف تضمن له جني المزيد من العوائد. وكل هذا غير ممكن التحقيق إلا بتوفير الحد الأدنى من العناصر المحفزة لخلق المناخ الاستثماري الملائم.
- تراجع الدول التي تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن منح الإعفاءات والحد من تقديم التسهيلات المختلفة، والتركيز قبل كل شيء على تهيئة وتوفير المناخ الاستثماري الملائم، وإلا فإن جهودها في هذا المجال ستبقى محدودة الفعالية، وستظل قاصرة عن الاستجابة لشروط المنافسة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الهوامش والمراجع

[1] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1989 ص 23

[2] بوهزة محمد وبن سديرة عمر، الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة " حالة الجزائر"، المؤتمر الدولي" التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، 7-8 أفريل 2008 ، جامعة فرحات عباس سطيف.

[3] نفس المرجع.

[4] فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2000، ص23 .

[5]Bellon Bertrand et Gouia Ridaha, investissements directs étrangers et développement industriel méditerranéen, édition économica, Paris, 1998, p3.

[6]Idem.

[7] عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001-2002، ص114.

[8] باراكش لونابجي و عساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل و التنمية، جويلية 2001، ص 07.

[9] نفس المرجع، ص07.

[10]Madeuf Bernadette, l'ordre technologique international : production et transfert, la documentation Française, Paris, 1981, pp.120-121.

[11]عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، المنتزه، 2001، ص ص 367-368.

[12] نفس المرجع، ص ص 447-448.

[13] نفس المرجع، ص ص 452-454.

[14] بوهزة محمد وبن سديرة عمر، مرجع سابق.

[15] تقارير منظمة الأونكتاد.

[16] شريط كمال، تحليل واقع الأستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس، العدد 06 مارس 2012، ص263.

[17] محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المؤتمر الدولي العاشر" حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية"، بيروت، 11-13 أفريل2011.

[18]unctad, world investment reports.

[19] ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري- قسنطينة-، دون تاريخ، ص ص7-8.

[20] نفس المرجع، ص ص 11-14.